



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تأثيرات انخفاض قيمة العملة التركية

أحمد حسن علي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

تأثيرات انخفاض قيمة العملة التركية

أحمد حسن علي *

تسبب تفاقم الخلاف بين الولايات المتحدة وتركيا بتوتر العلاقات بين البلدين في حالة لم تشهدها البلاد إلا عام 1974 حينما اجتاحت القوات التركية شمال قبرص، واقتربت العلاقات بين البلدين حليفى الناتو - حينها وحتى الآن - من نقطة الانهيار.

لقد أدت مجموعة من العوامل إلى الأزمة الحالية في تركيا، وبدأ تأثير العملة بشدة بفعل الانقلاب الفاشل ضدّ الرئيس رجب طيب أردوغان في عام 2016، حيث تطورت الأمور السياسية بعد الاستفتاء المثير للجدل في 2017 الذي منح على إثره أردوغان صلاحيات واسعة.

واندلعت الأزمة الحالية التي تسارعت من خلال تغريدة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن استمرار احتجاج القس الأمريكي أندرو برونسون، بتهمة الإرهاب والتجسس لصالح الولايات المتحدة ودعم الانفلايين، منذ سنتين تقريباً بعد حملة اعتقالات واسعة النطاق في تركيا إثر فشل الانقلاب العسكري.

لكن الأثر الكبير انعكس بسبب المخاوف المتفاقمة من إدارة الرئيس أردوغان للشؤون الاقتصادية في تركيا، الذي أعيد انتخابه في تموز مع سلطات شبه مطلقة. وإن المشكلات في تركيا يمكن أن ترزعزع استقرار اقتصاد الدول التي تقع على الحدود مثل العراق وسوريا وإيران.

وعلى الرغم من أن اقتصاد تركيا هو في المرتبة السابعة عشرة في العالم لكن مشكلاتها تزداد سوءاً، ولاسيما أن الحرب التجارية التي بدأها ترامب تترك التجارة العالمية، وتضعف التحالفات الدولية، وتهدد النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم.

وتتبع مخاوف المستثمرين الأجانب في تركيا من أن تؤدي الحكومة الشعبوية لأردوغان إلى انتهاج سياسات اقتصادية غير مسؤولة تقوض استقلال البنك المركزي التركي، ويخشى المراقبون كذلك أن تمنع تلك السياسات من اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع الاقتصاد على أسس أكثر استقراراً.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

وكانت الأسواق تتداول الليرة التركية بسعر 4.7 للدولار قبل تموز لكنها انخفضت بعد الانتخابات الرئاسية إلى 5.5، ثم استمرت في الانخفاض حتى نهاية آب. وحينما شعر ترامب بأن الضغوط السياسية والإعلامية على تركيا تؤدي أكلها بعد أن أصدر عقوبات ضد وزير العدل والداخلية في تركيا لاعتقال القس الأمريكي، أعلن فرض عقوبات اقتصادية بمضاعفة التعريفات الجمركية على الصلب التركي المستورد إلى خمسين في المئة وعلى الألمنيوم إلى عشرين في المئة؛ وقد أدت هذه العقوبات الأمريكية إلى جعل الصلب التركي الأعلى في السوق الأمريكية، مما شكل انتكاسة للصادرات التركية من الصلب⁽¹⁾.

وأثارت المواجهة شبه الشخصية بين الزعيمين الأمريكي والتركي تساؤلات في حال كان الرئيسان سيخوضان مزيداً من الرد ورد الفعل وما يتبعها من فوضى على نطاق أوسع، وقد بدأ الخلاف الشخصي بينهما يظهر في شكل صراع دبلوماسي أخذ في الاتساع يركز بنحو كبير على شخصنة الأمور السياسية.

لقد وجه أردوغان انتقادات مباشرة إلى الولايات المتحدة في قضية تنسيق الانقلاب العسكري عبر الداعية التركية فتح الله غولن من منفاه في بنسلفانيا، وطالب بتسليمه وهو ما رفضه المسؤولون الأمريكيون.

وكلما زاد الرئيس ترامب من حدة خطابه زاد الرئيس أردوغان أيضاً من لهجته، ولم يبد أي علامة على التراجع، وهاجم القوى الأجنبية التي اتهمها بتدبير الأزمة الاقتصادية في تركيا، وتعهد بعدم الرضوخ للضغوط الغربية. وقال أردوغان: «إن أولئك الذين يعتقدون أنهم يستطيعون أن يجعلونا نركع بالتلاعب الاقتصادي، لم يفهموا هذه الأمة على الإطلاق، لا يمكنهم استخدام لغة التهديد ولغة الابتزاز ضد هذه الأمة»⁽²⁾.

أراد ترامب من خلال الضغوط السياسية والاقتصادية عقد اتفاق مع أردوغان لإطلاق سراح القس. في المقابل، وافقت الولايات المتحدة على إعادة مصري تركي كبير -عمل في خلق بنك التركي- مسجون لديها بتهمة خرق العقوبات الأمريكية على إيران، لإتمام ما تبقى من عقوبته في تركيا. وأطلق سراح معتقل تركي في إسرائيل بطلب من الرئيس الأمريكي.

ويبدو أن هناك محاولات دبلوماسية تركية لرفع العقوبات الأمريكية ضد خلق بنك التركي

المملوك للدولة بسبب ما اعتبرتها الولايات المتحدة «تأمراً» لانتهاك عقوبات أمريكية ضد إيران، بيد أن عدم الإفراج عن القس الأمريكي أصاب المحادثات بحالة من الجمود وسط تشدد الرئيسين في مواقفهما.

ومضى الرئيس التركي أكثر صرامة ودعا الأتراك إلى بيع الذهب والدولار وشراء الليرة لتعزيز العملة التركية، قائلاً: «أولئك الذين لديهم دولارات، ويورو، وذهب تحت الوسائد، يجب أن يذهبوا ويغيروها في مصارفنا بالليرة التركية، فهذا هو الكفاح الوطني»⁽³⁾.

أدى هبوط الليرة إلى قلق الأسواق المالية لأنه أثار الشكوك حول الاستثمار في الأوراق المالية التركية، وارتفع العائد على السندات التركية ذات العشر سنوات بنحو حاد ليصل إلى أكثر من 20%، وهو ما يعني أن التجار يطالبون بعائدات أعلى بكثير لما يعدونه استثماراً ينطوي على مخاطر متزايدة. وامتد القلق إلى شكوك حول استثمارات المصارف الآسيوية والأوروبية التي استثمرت بنحو كبير في تركيا، وشاركت في انخفاض أسواق الأسهم حول العالم⁽⁵⁾.

وقد عكس الانخفاض الحاد في قيمة العملة المخاوف بشأن السياسات الاقتصادية لأردوغان، الذي اعتمد على الاستثمارات في البناء. وإن الانحدار الأكثر حدة في الليرة منذ إعادة انتخاب السيد أردوغان تغذيها المخاوف من أنه صار معزولاً أكثر من أي وقت مضى ويتبع سياسات اقتصادية لا تفيد المستثمرين، مثل رفضه رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم وتخفيف الضغط على الليرة، وذهبت الحكومة التركية أبعد حينما أعلنت عن توجيهها اقتصادياً إلى الدول المؤيدة لتركيا، مثل روسيا وإيران على الرغم من العقوبات الأمريكية ضدّها.

توجه تركيا إلى المحور الروسي

في السنوات الأخيرة، أصبحت تركيا أقرب إلى روسيا وإيران -وكلاهما يعانيان من العقوبات الأمريكية-، وحين العودة إلى التأريخ القريب في العلاقات الأمريكية-التركية، نجد أنها كانت وثيقة في عهد باراك أوباما الذي وصف تركيا بـ«الديمقراطية الإسلامية العظيمة، وأنموذج بالغ الأهمية للبلدان إسلامية أخرى في المنطقة»⁽⁵⁾.

وتحولت العلاقة بين الدول الثلاث (تركيا وروسيا وإيران) إلى تفاهم في حل الصراع السوري

الذي دخل عامه الثامن، وكنتيجة لهذا التفاهم أصبحت معظم أجزاء سوريا تحت سيطرة الرئيس بشار الأسد الذي ما زالت الولايات المتحدة تسعى إلى إسقاطه. ويبدو أن أساس الخلاف بين الأمريكيين والأترك بدأ حول كيفية التعامل مع الأكراد، إذ عدّتهم الولايات المتحدة حلفاء في الحرب على تنظيم داعش، فيما اشتكى الأترك من عدم التزام القيادة الأمريكية بتعهداتها حول بقاء الأكراد إلى الشرق من نهر الفرات.

وردت تركيا على عدم التزام الولايات المتحدة في مسألة الأكراد إلى القيام بعمليات عسكرية في سوريا وملاحقة الفصائل الكردية الموالية للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه سعت إلى التفاوض مع روسيا لشراء نظام دفاع جوي متقدم من طراز إس-400، وهو ما عده الأمريكيون خطوة تؤثر على المصالح الدفاعية الاستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها في حال أخذنا بالحسبان أن تركيا عضو فعال في حلف الناتو.

ونقلت مجلة فورين بوليسي عن أحد الخبراء الأمريكيين، أن تركيا إذا استخدمت طائرات إف-35 الأمريكية وفي الوقت نفسه تعتمد على منظومة إس-400 الروسية، فإن موسكو ستكون قادرة على جمع معلومات قيمة عن الطائرة التي تعدّ أحدث طائرة ذات تقنية عالية في السلاح الأمريكي؛ وعلى إثر ذلك، أعلنت القيادة الأمريكية تأخير تسليم الطائرات إلى تركيا⁽⁶⁾.

السياسة المالية والنقدية للحكومة التركية

إن إبقاء معدلات الفائدة منخفضة ساعد على تمويل برنامج التحفيز المالي الخاص بتركيا حول صناعات البناء لتوليد نمو مرتفع، لكن أسعار الفائدة المنخفضة أيضاً تؤدي إلى زيادة التضخم.

وسيؤدي ضعف العملة التركية إلى تفاقم مشكلة التضخم المستمرة في تركيا؛ مما يجعل الحياة أكثر صعوبة للسكان البالغ عددهم 80 مليون نسمة. ومع ارتفاع معدلات التضخم بالفعل منذ عدة أشهر، واجه المستهلكون الأترك ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأدوية؛ وبالتالي سوف تصبح المنتجات المستوردة أكثر تكلفة في تركيا.

فعلى سبيل المثال -وبينما تستمر الليرة في خسارة قيمتها مقابل اليورو- فإن الفجوة بين المبالغ التي تدفعها شركات الأدوية للموردين الأوروبيين، والمبالغ التي يتلقونها من الصيدليات التركية آخذة في الاتساع.

وفقدت الليرة أكثر من 40% مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية هذا العام، ويظهر الاقتصاد التركي بالفعل علامات الإجهاد: فهو يدير عجز الحساب الجاري، مقترناً بمستويات عالية من الديون في القطاع الخاص وتمويل أجنبي كبير في النظام المصرفي. وبلغ معدل التضخم السنوي 15.9% في تموز وهو أكثر من خمسة أضعاف المعدل المتوسط للدول الغنية، وازداد الاقتراض الحكومي بالعملة الأجنبية ارتفاعاً خطيراً⁽⁷⁾.

وهناك أيضاً قلق ومخاوف لدى المستثمرين الأجانب من حدوث انهيار في قطاع البناء بعد سنوات من النمو، تاركة للمصارف التركية ديون متزايدة. وسعت الشركات التركية إلى خفض تكاليف الاقتراض في السنوات الأخيرة بالحصول على قروض بالعملات الأجنبية. ويشعر المراقبون بالقلق من أن الشركات قد تتخلف الآن عن سداد القروض؛ لأن الأتراك يدفعون لهم بالليرة مع كبر الفجوة بين الليرة والعملات الأخرى مثل الدولار واليورو.

ويحتز الاقتصاديون من أن تشهد تركيا أزمة كساد وأزمة ديون تتطلب حملة إنقاذ من صندوق النقد الدولي في حال عدم استعادة الثقة بالليرة التركية قريباً، فيما يعتقد صندوق النقد الدولي أن لدى تركيا أقل مستوى من الاحتياطيات الكافية لاقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسة؛ ما يجعلها عرضة لهجمات المضاربة⁽⁸⁾.

إن سعي تركيا في الوضع الحالي للحصول على تمويل من مصدر خارجي ذات خيارات محدودة، وعلى عكس اليونان التي شهدت أزمة مالية، فإن تركيا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي ولا تستخدم اليورو؛ وهذا يعني أن البنك المركزي الأوروبي والدول الغنية في شمال أوروبا ربما لن تقدم التمويل⁽⁹⁾.

وهنا قد تتجه تركيا نحو روسيا التي تواجه مشكلات خاصة بما أو الصين التي تحاول تهدئة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، أو قطر أغنى بلد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ولا يخفى دور تركيا في دعم قطر على تجاوزها الحصار الذي تقوده المملكة العربية السعودية والذي دخل عامه الثاني، ويعتقد المراقبون أن السيد أردوغان سيحاول كل شيء لعدم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

التأثيرات المحتملة على الأسواق العالمية

يرسم الخبراء صورة قاتمة عن استمرار انخفاض الليرة التركية محذرين مواجهة الأسواق العالمية لتداعيات كبيرة، إذ يحاول المستثمرون تقييم أثر الأزمة على المصارف الأوروبية التي أقرضت الأموال لتركيا؛ بسبب عجز الحساب الجاري التركي جنباً إلى جنب مع مستويات عالية من الديون في القطاع الخاص وتمويل أجنبي كبير في النظام المصرفي⁽¹⁰⁾.

وكما أشرنا آنفاً، فإن معدل التضخم قد وصل إلى معدل سنوي بلغ 15.9% في تموز، وارتفع الاقتراض الحكومي بالعملة الأجنبية بنحو كبير، وشعر المستثمرون بالقلق من أن الشركات التركية التي اقتترضت بكثافة من أجل الربح في طفرة البناء، قد تكافح من أجل سداد القروض بالدولار واليورو؛ لأن الليرة الضعيفة تعني أن هناك مزيداً من السداد، ما يؤدي بالنتيجة إلى تفاقم المشكلة⁽¹¹⁾.

وما يخص العالم -ولاسيما لدول المنطقة المرتبطة بعلاقات وثيقة مع تركيا- يحذر الخبراء من أن هذا الأمر قد لا يكون فقط أزمة محلية، على الرغم من حقيقة أن تركيا تمثل 1% من الاقتصاد العالمي. وشهدت الأزمة هبوطاً حاداً في الأسواق الأوروبية ولاسيما في الدول التي تتعامل فيها المصارف بالعملة التركية⁽¹²⁾.

وتفيد تقارير رويترز بأن عملات الأسواق الناشئة انخفضت مع قلق المستثمرين بشأن العدوى، مثال على ذلك انخفاض عملة جنوب أفريقيا مع الروبل الروسي والبيزو المكسيكي، وسط مخاوف من أن فشل حكومة السيد أردوغان في معالجة أزمته المالية سيكون لها تأثير الدومينو على الدول الأخرى الضعيفة، حيث إن إصرار الرئيس التركي على أن بلاده ستمكن من تجاوز الحصار الاقتصادي لم يقدم ما يكفي لطمأنة الأسواق المالية، ووضع بلدان الأسواق الناشئة ذات الأهمية الاستراتيجية في حالة الانهيار المحتمل.

وبدلاً من ذلك، هاجم أردوغان الرئيس الأمريكي لفرضه العقوبات ومضاعفة التعريفات الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم التركية وقال -وهو يواجه ضغوطاً من الأسواق للاستجابة لسقوط الليرة ومعدل تضخم مرتفع-: «نحن معاً في الناتو، وأنت تطعن شريكك الاستراتيجي في ظهره»⁽¹³⁾.

وحتى الوقت الحالي، لم يقدم الرئيس أردوغان أي تلميح إلى أنه سيطلق سراح القس الأمريكي، ولم يقدم حتى الآن أي طلب إلى صندوق النقد الدولي للمساعدة المالية الطارئة، وقال إن الليرة ستستقر قريباً على أقصى مستوى معقول.

ويخشى الخبراء الاقتصاديون من أن تصبّ أحاديث أردوغان الزيت على النار، ومع مزيد من إضعاف الليرة فإن تركيا قد تواجه دوامة هبوطية، حيث يمكن أن يكون التخلف عن السداد هي النهاية. حيث إن ديون الشركات المقومة بالدولار التي تبلغ قيمتها 300 مليار دولار تجعلها عرضة للخطر بنحوٍ خاصٍ. وقد بدأ المضاربون في العملات في تقييم الضرر المحتمل لأوروبا والتعرّف على بلدان الأسواق الناشئة الأخرى التي استفادت أيضاً من انخفاض أسعار الفائدة العالمية لتراكم الديون بالعملات الأجنبية خلال مدة ما بعد الأزمة المالية (14).

ويخشى بعض قادة دول الاتحاد الأوروبي من احتمال انتقال مشكلات تركيا المالية إلى الاتحاد الأوروبي، إما من خلال خسائر للمصارف الإسبانية والإيطالية التي قدمت قروضاً كبيرة وإما من زيادة غير مقبولة سياسياً في الهجرة. ودعت المستشار الألمانية أنجيلا ميركل الرئيس أردوغان إلى التخلي عن معارضته لرفع أسعار الفائدة، مما يسمح للبنك المركزي في أنقرة برفع تكاليف الاقتراض الرسمية من مستواه الحالي؛ ومع اقتصاد يلاقي صعوبات جمّة، ستحتاج تركيا إلى سياسات اقتصادية ذات مصداقية وانضباط مالي مع استقلال البنك المركزي لعكس الوضع الحالي (15).

ويمكن لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة أن يقلل أيضاً من حجم المجهود الذي يتعيّن على البنك المركزي التركي القيام به للسيطرة على الوضع الاقتصادي، لكن هذا لا يحدث على الأرجح في الوقت الحالي، ففي ضوء الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية، ليس من الواضح إذا كانت الخطوات الضرورية ستتخذ لاحتواء تداعيات السوق.

وقد أثار غضب أردوغان على ترامب التكهنات بأنه قد يسحب تركيا من الناتو ويسعى إلى الحصول على دعم مالي من روسيا والصين وليس من صندوق النقد الدولي، ثم إن حديث الرئيس التركي عن «الإرهابيين الاقتصاديين على وسائل التواصل الاجتماعي» وملاحظتهم من قبل السلطة القضائية والسلطات المالية باعتبارهم «شبكة من الخونة» أعطى مزيداً من القلق لدى المستثمرين.

الخلاصة

ليس من مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يرى تركيا غير مستقرة وفي الوقت نفسه لا توجد إرادة سياسية لمساعدة الأتراك، إذ إن مواقف أردوغان في السنوات الأخيرة تجاه أوروبا ولاسيما ألمانيا لم يكن ودياً.

وفي حين يخشى بعضهم في أوروبا من أن الأزمة التركية يمكن أن تهدد اتفاق اللاجئين مع أنقرة، يرى آخرون أن تركيا بحاجة إلى العملة الصعبة أكثر من أي وقت مضى وإنه يمكن السيطرة على أي خطر قادم من تركيا.

ويتوقع الاقتصاديون أنه في حال بقيت تركيا على مسارها الحالي، فإنها سوف تطلب نوعاً من الإنقاذ المالي من الاتحاد الأوروبي، لكن آليات الإنقاذ الأوروبية هي للأعضاء فقط. وحتى إن كان الاتحاد الأوروبي يستطيع مساعدة تركيا فمن المرجح أن يرفض أردوغان الشروط المرتبطة بهذه المساعدات مثل رفع سعر الفائدة.

وتأتي أزمة تركيا نتيجة لسنوات من السياسات المالية والنقدية المتساهلة تكاد تكون بالكامل من صنع الرئيس أردوغان نفسه، وما يجعل الوضع خطيراً على تركيا هو أن أردوغان هو الوحيد الذي يمتلك القدرة على إصلاح الأمور، ومن غير المؤمل أن يفعل ذلك على المدى القريب.

ويقول المستثمرون الأجانب - ومعظمهم من الدول الأوروبية - إن الرئيس أردوغان طالب الأتراك بمقاطعة أجهزة (I Phone) وغيرها من الإلكترونيات الأمريكية، وشنَّ هجوماً لاذعاً على المنتقدين المحليين في تركيا واصفهم بالخونة والإرهابيين الاقتصاديين، بدلاً من السعي للتوصل إلى حلٍّ وسط في مواجهته مع إدارة ترامب بشأن سجن القس الأمريكي.

والذي يهم هنا - بحسب رأي المستثمرين الأجانب - أنه لم يظهر أي استعداد لتأييد خطوات سياسية صعبة مثل رفع أسعار الفائدة؛ للتحكم في التضخم ووقف انخفاض قيمة الليرة، بل إن وزارة المالية التركية أصبحت تحت سيطرته الشخصية، وفقد البنك المركزي استقلاله؛ وبالتالي خسرت تركيا مصداقيتها لدى الكثير من المستثمرين.

والسؤال الأهم هو إذا كانت أزمة العملة ستتحول إلى أزمة مالية واقتصادية وسياسية أوسع!

يعتقد الخبراء الاقتصاديون أن القيادة التركية لم تتعامل مع السبب الأساس لخفض قيمة الليرة، وطالما لم تُعالج الأسباب فستستمر هذه الأزمة. ومع ارتفاع نسبة التضخم إلى 15%، يتساءل كثيرون عن المدى الذي يمكن أن يبلغه أردوغان، إن الطبقة الوسطى في تركيا التي صوتت لصالح السيد أردوغان بأعداد كبيرة، ستخسر الكثير من مدخراتها بارتفاع التضخم، وإذا لم يشعر الأتراك بعد بأزمة العملة فإنهم سوف يشعرون بذلك قريباً.

وفي الوقت نفسه، فإن الشركات التي استفادت بالحصول على قروض بالدولار واليورو ستتعوق قدرتها بشدة على السداد، وهي عامل رئيس في تعكير الاقتصاد التركي في السنوات الأخيرة. وفضلاً عن ذلك فإن إعادة تمويل القروض أو السعي للحصول على ائتمان جديد سيكون صعباً، وهناك مصدر آخر للقلق يخصّ النفط لأن تركيا دولة مستوردة للنفط بالدولار.

ومن يراجع التاريخ التركي خلال الأعوام المئة الماضية يجد أنها مرت بثلاث مراحل من الانتعاش الاقتصادي: أولها: بين أعوام 1953-1950 حينما استفادت تركيا من المساعدات المالية الأمريكية ضمن مشروع مارشال لمواجهة المد الشيوعي، ثانيها: بين أعوام 1990-1983 حين استثمرت تركيا الحرب العراقية-الإيرانية وحققت إنجازات اقتصادية، ثالثها: حينما فتحت الأبواب للاستثمارات الخارجية بين أعوام 2013-2003 دولة ناشئة كبيرة في الاقتصاد العالمي، لكنها فقدت تلك السمعة التي جذبت لها تلك الاستثمارات الهائلة؛ لذا حثت مجموعات الأعمال التركية الحكومة على اتخاذ الخطوات اللازمة لحلّ الأزمة، بما في ذلك إنهاء النزاع مع واشنطن ورفع أسعار الفائدة. ونظراً لمثل هذه الضغوط والتوقعات المخيفة، يعتقد بعض المراقبين أنها مسألة وقت فقط قبل أن يعكس أردوغان مساره التصادمي، ويسعى في نهاية المطاف إلى الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي حيث سيكون الرئيس الأمريكي في انتظاره.

المصادر:

(1) Trump doubles steel and aluminium tariffs on Turkey amid row over detained US pastor, independent.co.uk

(2) Turkey is a «target of economic war», Erdogan says, reuters.com

(3) Erdogan calls on Turks to convert hard currency, gold into lira, Reuters.com

(4) Turkey's currency crisis triggers global worries, straitstimes.com

(5) The reason Turkey's economic collapse is so scary is that Iran, Russia, and Syria are waiting in the wings, businessinsider.com

(6) Trump Blocks Fighter Jet Transfer Amid Deepening U.S.-Turkey Rift, foreignpolicy.com

(7) Turkish inflation holds below 16% despite plunging lira, ft.com

(8) Lira crisis: action by Turkey's central bank fails to quell contagion fears, theguardian.com

(9) What happens next in Turkey? It probably won't be good, CNN

(10) Turkish lira recovers as finance chief bids to calm

investors, theguardian.com

(11) Is Turkey heading for an economic crisis, BBC

(12) Turkey nears point of no return as lira crisis spreads to the banking system, telegraph.co.uk

(13) Turkish financial crisis: Erdoğan says «attacks will continue» – as it happened, theguardian.com

(14) Could Turkey's financial crisis have a snowball effect on world markets, washingtonpost.com

(15) Will Turkey's economic woes reach Europe, dw.com